

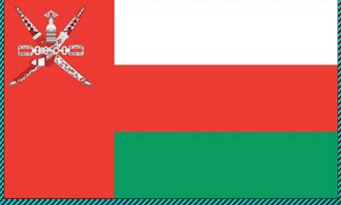


UN Statistics Division



Workshop on the *Principles and Recommendations for a Vital Statistics System, Revision 3*, for Arabic-speaking countries
14 -17 November 2016, Muscat, Oman

Local-level designation of responsibilities and Civil registration process
(place, time, cost, late registration)



سلطنة عمان



الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة

منظومة السجل الوطني للحالة المدنية بتونس

الإطار القانوني

القانون عدد 3 لسنة 1957 المؤرخ في غرة أوت 1957 المتعلق بتنظيم الحالة المدنية

ضبط هذا القانون :

- الشروط التي يقع التصريح بمقتضاها الولادات والوفيات و تحرير عقود الزواج وترسيمها وكذلك ترسيم أحكام الطلاق
- إجراءات التصريح والترسيم لوقائع الحالة المدنية مع إكساب التصريح بهذه الوقائع طابع الإلزامية وتحديد آجال للتصريح لا يمكن بانقضائه الترسيم إلا بإذن قضائي
- منح صفة ضابط للحالة المدنية لرؤساء البلديات والولاية والمعتمدين الأولين والمعتمدين والعمد و الأعوان الدبلوماسيين و قناصل البلاد التونسية المعتمدين بتلك البلدان

الإطار القانوني

ترسم بالسجل الوطني للحالة المدنية كل الوقائع التي تحدث داخل التراب التونسي لأي شخص موجود بالبلاد مهما كانت جنسيته أو دينه أو عرقه

يعتمد كل رسم من رسوم الحالة المدنية المتعلق بالتونسيين وبالأجانب

المحرر خارج الجمهورية التونسية إذا وقع تحريره طبق الترتيب المعمول بها بذلك البلد

الإطار القانوني

ترسم بالسجل الوطني للحالة المدنية خارج التراب التونسي كل وقائع الحالة المدنية للتونسيين بالبلاد الأجنبية طبق القوانين التونسية من طرف الأعوان الديبلوماسية أو قناصل البلاد التونسية المعتمدين بتلك البلدان ويوجّه نظير من دفاتر الحالة المدنية التي بيد هؤلاء الأعوان في نهاية كل عام إلى بلدية تونس العاصمة التي تتولى حفظها وتسلم منها مضامين

الإطار القانوني

تدرج رسوم الحالة المدنية في دفترين أصليين وينص بالرسوم على السنة واليوم والساعة التي يقع فيها تلقي الرسوم واسم ضابط الحالة المدنية وأسماء وألقاب وحرفة ومقر جميع الأشخاص الذين يقع ذكرهم بالرسوم

الإطار القانوني

- بالنسبة لوقائع الحالة المدنية ضبط القانون الأجل المستوجبة لكل واقعة

الرسوم	الأجل القانونية
رسوم الولادات	أيام من تاريخ الولادة 10
رسوم الوفيات	أيام من تاريخ الوفاة 03
رسوم الزيجات	30يوما من تاريخ ابرام عقد الزواج
تنصيب الطلاق	10أيام من تاريخ حكم الطلاق

كيف نفعّل الإطار القانوني للمنظومة ؟

- يعتمد السجل الوطني على شبكة ممتدة على كامل تراب الجمهورية من مراكز لتسجيل لوقائع الحالة المدنية داخل البلاد و خارجها مهيكلة كالآتي

السجل الوطني



من يشغل المنظومة ؟

1200 عون منتشرون في كامل الجمهورية و يؤمنون خدمات الترسيم و اصدار النسخ من رسوم الولادات و الوفيات و الزواج

منظومة معلوماتية تستخدم في حوالي 461 خادم الكتروني موزعة في كامل أنحاء البلاد و 1800 حاسوب متصل بالشبكة

461 قاعدة بيانات الكترونية محلية و 24 قاعدة بيانات الكترونية جهوية و قاعدة بيانات الكترونية مركزية و أربعة مواقع مختلفة لحفظ السجل الكتروني

الكلفة الحالية للسجل الوطني

14 مليون دينار تونسي أي حوالي 2,4 مليون دولار سنويا للأجور

800 ألف دينار لصيانة المنظومة الإعلامية أي حوالي 137 ألف دولار سنويا

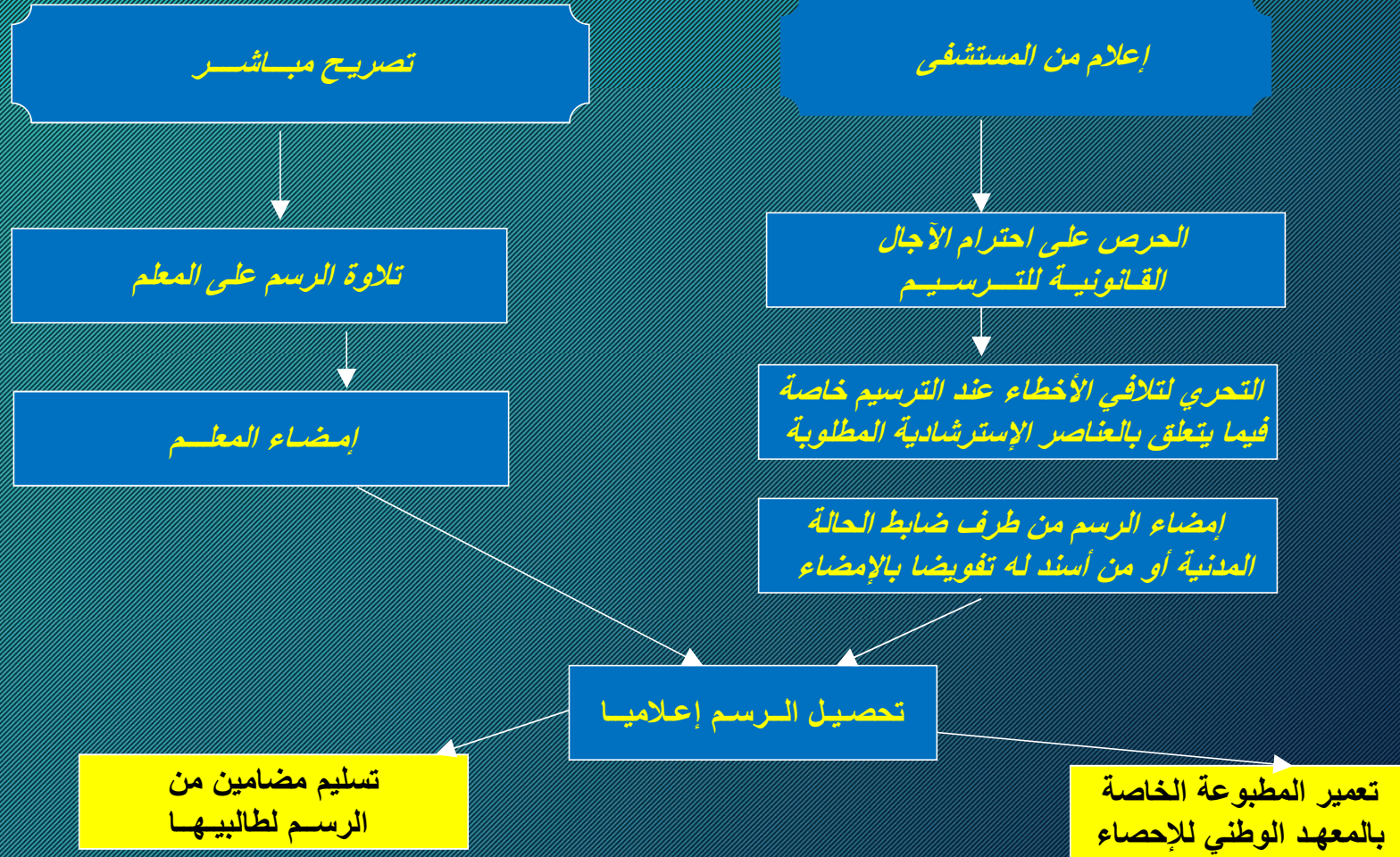
360 ألف دينار مستلزمات و مطبوعات و حبر الطبع أي حوالي 62 ألف دولار

الكلفة السنوية

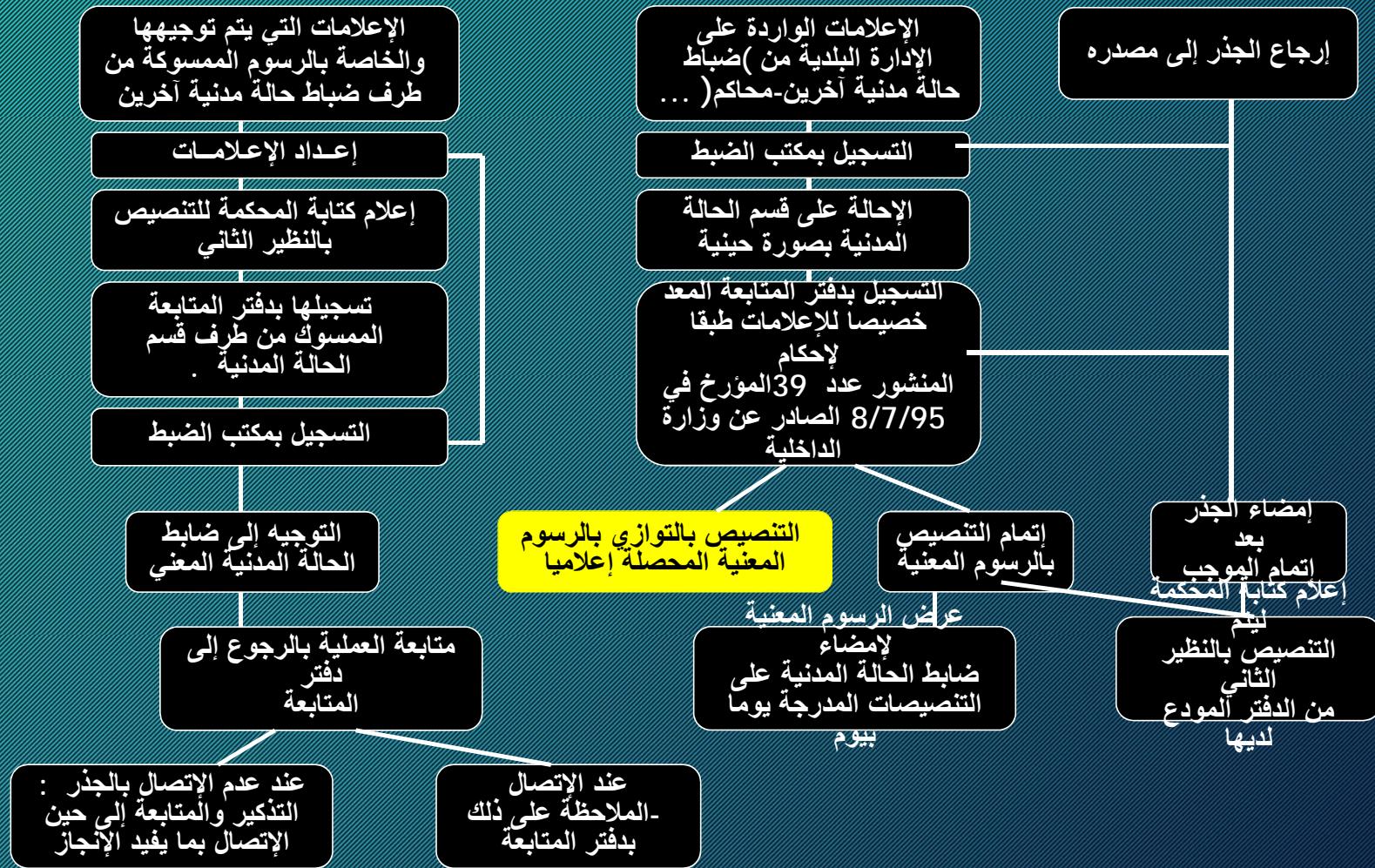
15 مليون و 161 ألف دينار تونسي أي حوالي 2,6 مليون دولار سنويا

مراحل احداث الرسوم

مراحل إحداث الرسوم



التنصيص على التغييرات التي تطرأ على الحالة المدنية لأصحاب الرسوم



2015 معطيات حول الرسوم لسنة

معطيات حول رسوم الولادات لسنة 2015

رسوم الولادات	المواطنين التونسيين		المواطنين الأجانب
	داخل البلاد	خارج البلاد	داخل البلاد
المجموع العام	224 028	11 729	1 574
الترسيم في الأجال القانونية	221 378	1 727	1 275
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن في نفس السنة	2 064	10 002	218
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن بعد سنة 2015	586	0	81

معطيات حول رسوم الوفيات لسنة 2015

رسوم الوفيات	المواطنون التونسيون		المواطنين الأجانب
	داخل البلاد	خارج البلاد	داخل البلاد
المجموع العام	68 657	1 025	2 114
الترسيم في الأجال القانونية	66 694	681	2 058
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن في نفس السنة	1 635	339	54
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن بعد سنة 2015	280	0	1

معطيات حول رسوم الزيجات لسنة 2015

رسوم الزيجات	المواطنون التونسيون		أحد الطرفين أجنبي
	داخل البلاد	خارج البلاد	داخل البلاد
المجموع العام	105 628	405	4 599
الترسيم في الأجال القانونية	78 708	35	4 027
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن في نفس السنة	26 349	370	554
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن بعد سنة 2015	571	0	18

نسب الترسيم حسب الآجال للمواطنين التونسيين داخل البلاد

	رسوم الولادات	رسوم الوفيات	رسوم الزيجات
الترسيم في الآجال القانونية	98,82%	97,21%	74,51%
الترسيم خارج الآجال القانونية لكن في نفس السنة	0,92%	2,38%	24,95%
الترسيم خارج الآجال القانونية لكن بعد سنة 2015	0,26%	0,41%	0,54%

نسب الترسيم حسب الأجال للمواطنين الأجانب داخل البلاد

	رسوم الولادات	رسوم الوفيات	رسوم الزيجات
الترسيم في الأجال القانونية	81,00%	97,40%	87,56%
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن في نفس السنة	13,85%	2,56%	12,05%
الترسيم خارج الأجال القانونية لكن بعد سنة 2015	5,15%	0,05%	0,39%

التوصيات

- وضع قانون جديد لتنظيم الحالة المدنية يعطي الشرعية القانونية للسجل الرقمي ويمكننا من استيعاب التطور التكنولوجي في المعالجة الرقمية للمعلومة (الجمع ,المعالجة , التبادل والنشر)
- التقليص في الآجال القصوى للتصريح بوقائع الحالة المدنية -
- اعداد دليل خاص لجميع المتدخلين في منظومة الحالة المدنية -
- الرسكلة والتكوين المستمر للأعوان المتدخلين في المنظومة -

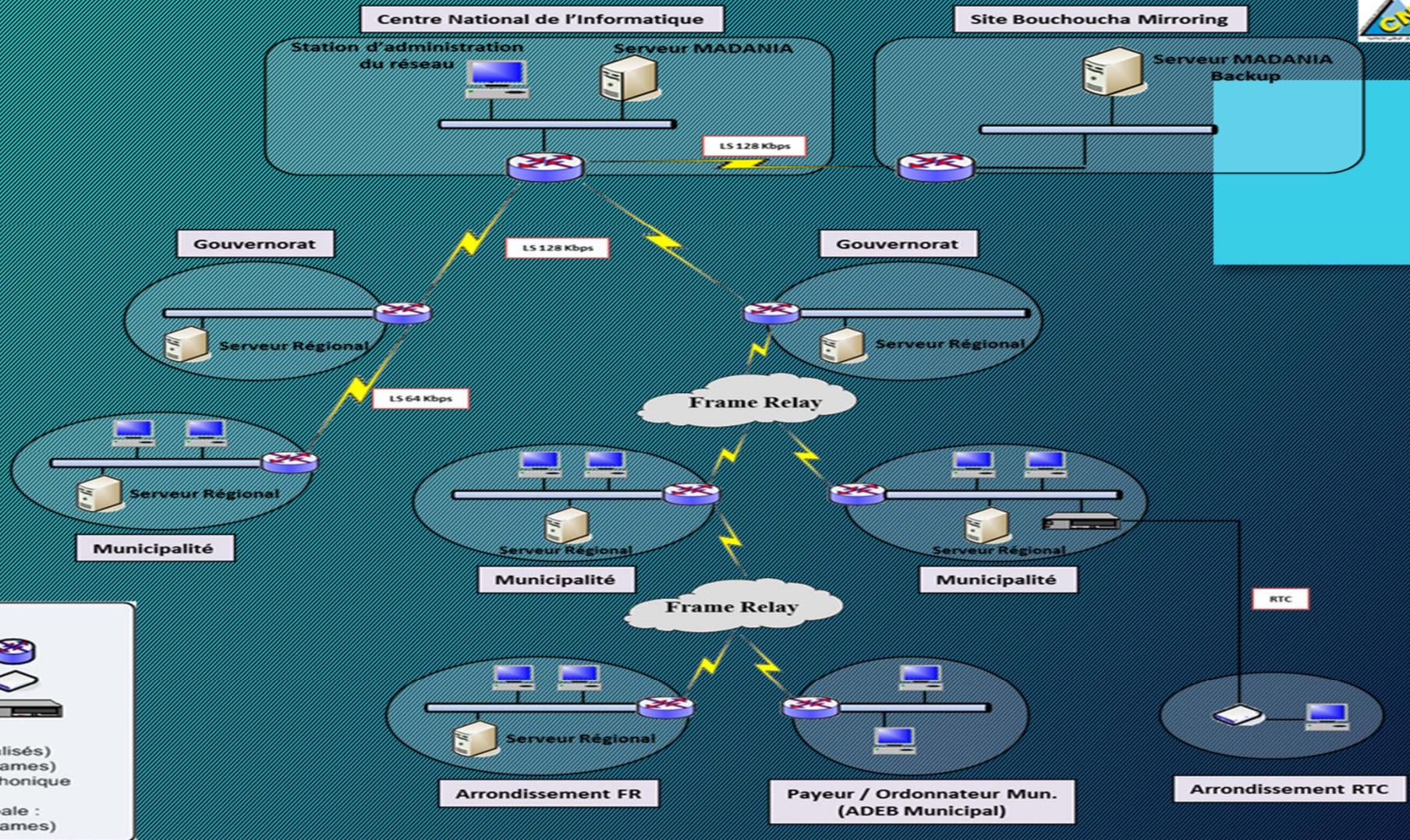
التوصيات

- اعتماد السجل الرقمي للحالة المدنية والتخلي عن الدفاتر الورقية بداية من سنة 2019

التسجيل : اعتماد الإدراج في السجل الوطني لوقائع الحالة المدنية على مرحلتين -
من المصدر والتثبيت النهائي من قبل ضباط الحالة المدنية

التكنولوجيا هي الحل

تطوير البنية التحتية للشبكة المعلوماتية و المرور الى شبكة ذات تدفق عالي و مؤمن و منظومة مندمجة مع مختلف مزودي السجل الوطني للحالة المدنية في أفق 2020



Légende:

- Routeur 
- Modem 
- serveur d'accès 

Réseau MADANIA :

- LS (Lignes spécialisés)
- FR (Relais des trames)

Réseau ADEB Municipale :

- FR (Relais des trames)

Schéma synoptique du réseau MADANIA

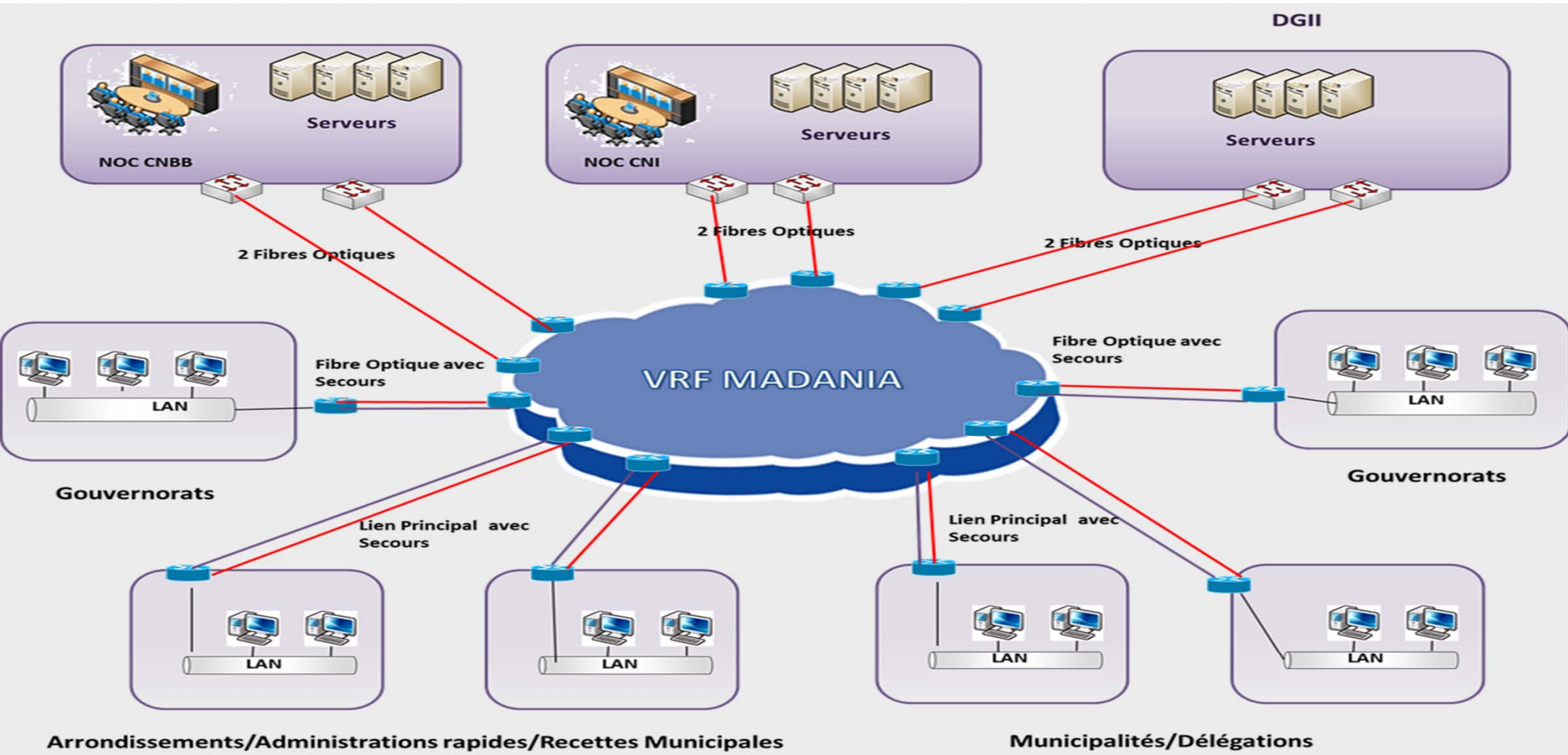


Schéma synoptique cible du Réseau Madania

الإنسانية لا تطرح الإشكاليات التي لا تقدر
على معالجتها

شكرا